محاضرة في مادة:

التطور الاقتصادي وتحليل الموارد

الفرقة الأولى عربي

انتظام + انتساب موجه

دكتور/ إبراهيم زكريا الشربيني

ثالثاً: المراعي والغابات:

- وهي النباتات الطبيعية التي تنمو على سطح الأرض نتيجة للتفاعل بين الأرض والمياه والحرارة والرطوبة. وتنقسم النباتات الطبيعية إلى:

١- المراعي الطبيعية:

- للمراعي الطبيعية فوائد اقتصادية للإنسان بـ:

* تربية ورعي الحيوانات التي يحصل الإنسان على لحومها وألبانها ودهونها وجلودها وأصوافها.
* صلاحية بعض النباتات لإنتاج العقاقير والمواد الكيماوية.

وهناك نوعين من الرعي:

* الرعي الإعاشي: وهو الرعي الذي يستخدمه مالك المواشي لتوفير ما يكفيه هو وعائلته من منتجاتها بالإضافة إلى تسويق كمية صغيرة من هذه المنتجات بهدف الحصول على احتياجاتهم الأخرى.
* الرعي التجاري: وهو الرعي الذي يستهدف تحقيق الربح من خلال بيع أغلب الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية.

٢- **الغابات:** للغابات فوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، فهي تستخدم بشكل مباشر في صناعة الأخشاب وغيرها من الأغراض، وتؤوي الحيوانات البرية التي توفر لنا العديد من الموارد كالفراء والعاج ...الخ، كما أنها توفر الكثير من أماكن الترويح والمنتزهرات.

وتستخدم بشكل غير مباشر في أن لها آثار إيجابية على البيئة والمناخ إذ تعتبر من العوامل المهمة لهطول الأمطار والمحافظة على التربة بمنعها من الانجراف. كما أنها توفر أيضاً الأكسجين اللازم لتنفس الإنسان وتستهلك ثاني أكسيد الكربون مما ينقي الجو.

رابعاً: المعادن:

- تعتبر المعادن من الموارد القابلة للنضوب لأنها توجد في باطن الأرض بكميات محددة. وبالرغم من التزايد المستمر في معدلات استهلاكها. إلا أنه يمكن إعادة استخدام أغلبها وخاصة المعادن الفلزية.

- ولأن الكميات المتاحة منها محدودة إذا قورنت باستخداماتها فإن منحنى العرض الطبيعي لكل معدن في وقت ما يتم تمثيله بخط رأسي.

- ونظراً لتزايد تكاليف استخراج المعادن كلما ازدادت الكميات المستخرجة منها، فإن منحنى العرض الاقتصادي لكل معدن يتم تمثيله بمنحنى يتجه من أسفل إلى أعلى، ليعكس أنه كلما ازداد سعر المعدن ازدادت الكميات المعروضة منه. إلا أن منحنى العرض يصبح عديم المرونة مع تزايد الإنتاج ويتجه إلى أعلى في شكل خط رأسي قبل أن يصل إلى منحنى العرض الطبيعي والذي يشكل الحدود القصوى لكميات المعدن.

سوق المعادن:

- يتميز سوق المعادن بالتدخل الحكومي المباشر الذي قد يصل حد امتلاك الحكومة لكل المناجم في كثير من الدول.

-حتى في تلك الدول التي تعتمد على نظام السوق وذلك توخيا لعدالة توزيع الدخل والثروة وتجنبا للاحتكار أو المنافسة الضارة إذا ما تركت المعادن كلية للقطاع الخاص لامتلاك مناجمها والتصرف المطلق في منتجاتها.

-كما أن أغلب الحكومات وخاصة في الدول النامية تعتمد في تمويل خدماتها ومشروعاتها التنموية على عائدات ما تنتجه من المعادن.

الطلب على المعادن:

- بما أن الطلب على المعادن مشتق من الطلب على السلع النهائية التي تستخدم في تصنيعها؛
- فإن هنالك علاقة طردية بين كمية المعادن المطلوبة لإنتاج أي سلعة وحجم إنتاج تلك السلعة
- ويتأثر الطلب على المعادن بشكل عام بالدورات الاقتصادية.
- فالانتعاش يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن بينها زيادة السلع المصنعة من المعادن فيزداد الطلب عليها ومن ثم ترتفع أسعارها.
- أما في حالة الانكماش تقل دخول الأفراد مما يقلل الطلب على السلع المصنعة من المعادن المعادن فتنخفض أسعارها

توازن سوق المعادن:

- يتحدد سعر المعدن التوازني وكميته التوازنية؛ مثله مثل غيره من السلع والخدمات والموارد؛ نتيجة لتفاعل العرض والطلب في السوق .
- ويحدث توازن السوق عندما تتساوى الكمية المعروضة من المعدن مع الكمية المطلوبة منه.
- حيث يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب الكمية التوازنية والسعر التوازني للمعدن.
- وتتحدد أسعار المعادن في الأجل الطويل بطريقة مختلفة عن أسعارها في الأجل القصير.
- وذلك بسبب اختلاف قرارات الاستثمار في صناعة التعدين عن كثير من الصناعات الأخرى.

توزيع مصادر الطاقة وإنتاجها في العالم:

من أهم مصادر الطاقة التجارية المستخدمة حاليا البترول والفحم والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية بالترتيب حسب الكمية المستخدمة من كل من هذه المصادر.

وتتفاوت معدلات استهلاك الطاقة وأنواعها بين أقطار العالم اعتمادا على هيكل الاقتصاد والمستوى التنموي في كل منها.

أسباب أزمة الطاقة:

١- كل مصادر الطاقة التجارية المستخدمة حاليا باستثناء الطاقة الكهرومائية والتي لا تساهم إلا بالنذر اليسير من جملة الطاقة المستهلكة في العالم، تعتبر من الموارد القابلة للنضوب.

٢- تزايد كمية الطاقة المستخدمة في العالم مع مرور الزمن.

٣- الدول التي تستهلك الطاقة بكميات أكثر تستوردها من دول تستهلكها بكميات تقل بكثير عن كميات إنتاجها.

٤- أغلب الدول النامية والتي تحتاج لاستيراد الطاقة لا تنتج البترول وإنما تعتمد أساسا على استيراده .

- وقد يكمن الحل المتوقع لأزمة الطاقة في استخدام مزيج من مصادر الطاقة الحالية ومصادر الطاقة المتجددة،

- ومن أهم المصادر المتوقعة ما يلي:

١-الطاقة الشمسية. ٢- طاقة الرياح. ٣- الطاقة الجوفية. ٤- الطاقة النووية والذرية.

- وينطبق هذا على المعادن بصفة خاصة لحرص أصحاب المصانع على الاحتفاظ بمخزون احتياطي باستمرار.

- وتحتفظ بعض الدول باحتياطي من كل السلع والمعادن الهامة، كالبترول مثلا، ويسمى بالاحتياطي الاستراتيجي الذي لا يستخدم إلا في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات من تلك السلع ظروف طارئة كالحروب والكوارث الطبيعية وما إلى ذلك.

خامساً: المناخ:

- يؤثر المناخ تأثيرا كبيرا على استخدامات الأرض بصفة عامة وعلى نوع وكمية الإنتاج الزراعي والمراعي والحيوانات والغابات بصفة خاصة. وتختلف اقتصاديات الدول باختلاف مناخاتها.
- فقد مكن المناخ الملائم والأمطار الغزيرة في الدول في شمال الكرة الأرضية، من زيادة الإنتاج الزراعي فيها مما وفر لها كثيرا من الموارد المالية والبشرية لاستخدامها في تطوير قطاعاتها الاقتصادية الأخرى.
- بينما أدى المناخ غير الملائم والشح النسبي للأمطار في الدول في جنوب الكرة الأرضية قلة الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعاره. مما جعل هذه الدول تنفق الكثير من الموارد المالية والبشرية من أجل إنتاج الطعام وبالتالي قلت لديها الفوائض المالية والبشرية التي يمكن أن تستثمرها في تطوير قطاعاتها الاقتصادية الأخرى.

الكوارث الطبيعية:

- تؤثر الكوارث الطبيعية مثل البراكين والزلازل والانهيارات الأرضية وزحف الرمال تأثيراً سلبياً على الموارد الاقتصادية. وتحدث هذه الكوارث لعدة عوامل أهمها ما يرتبط بالمناخ والطقس كالرياح العاصفة والثلوج الكثيفة والسيول والفيضانات والموجات الهوائية الساخنة والباردة والجفاف والحشرات الضارة بالزرع والأوبئة التي تفتك بالإنسان والحيوان.